

الدعاية الإعلامية للانتخابات

بقلم: عماد موسى

بات من المألوف في المجتمعات الديمقراطية توظيف الدعاية الإعلامية قبيل أية انتخابات برلمانية أو رئاسية أو بلدية، بقصد الوصول إلى الناخب وخلق حالة من الاضطراب بواسطة الجماهير النوعية التي تشكل الرأي العام، ولما كان الرأي العام يتكون من مجموعات من الجماهير النوعية والتي كل جمهور نوعي فيها ما هو إلا نواة فعالة داخل الجماعة التي ينتمي إليها، وكل جماعة تمثل خلية في النظام البنائي للمجتمع. من هنا لا بد للمرشح الحزبي أو للحزب السياسي أن يتبع مجموعة من الأساليب الدعائية من أجل الوصول إلى الجماهير النوعية، لأن لكل جمهور لغته ومصالحه وروابطه وسيكولوجيته العامة. تقنيات وأساليب الحملات الدعائية في الانتخابات يعتبر عدد من الباحثين أن أهم عناصر الحملات الدعائية الموجهة للجمهور الانتخابي هي التقنيات والأساليب المستخدمة لإقناع المشاهد والمستمع والقارئ بما تقدمه وسائل الإعلام وفقاً للأهداف المرسومة في الخطة الإعلامية لسير الاتجاه الدعائي في الانتخابات. فالتقنيات والأساليب المستخدمة في مجال الحملة الدعائية الإعلامية تساعد على:

- 1- استقطاب ميول مستقبل الرسالة الإعلامية وجذب انتباهه إلى مضمون الرسالة، إذا ما تم مراعاة اهتمامات المستقبل وميوله الثقافية والسياسية والاجتماعية.
- 2- صياغة المادة الإعلامية بشكل قابل للتصديق «Credibility» بعيدة عن الشك وذلك حتى لا يستعملها الخصوم في دعايتهم المضادة.
- 3- استعمال تقنيات الكذب «Lie Technique» وصياغته بشكل محكم مما يحرك مستقبل الرسالة الإعلامية.
- 4- توريث مستقبل الرسالة الإعلامية «Action Involvement» وشده للمشاركة في العمل.
- 5- التكرار «Repetition» عرض الموضوع أكثر من مرة للتأكد من وصوله إلى الجمهور الإعلامي المقصود.
- 6- أسلوب المبالغة «Exaggeration» تهويل الجمهور الإعلامي للتأثير عليه مما يستدعي الكذب والتضليل.
- 7- الاعتماد على المصادر الموثوقة «Appeal to Authority» عند صياغة المادة الإعلامية وإعدادها، لكسب ثقة الجمهور.
- 8- التجاهل المتعمد «Deliberate Omission» لوقائع وأحداث أو تصريحات معينة، أو لما تروجه وسائل الدعاية المضادة.
- 9- الربط المزيف «False Association» من أجل جعل مستقبل الرسالة يتقبل أو يرفض موقفاً معيناً بالاعتماد على الخبرات السابقة دون وعي إدراك أو تفكير، وهذا غالباً ما يستخدم لمخاطبة الجمهور ذو التعليم الضعيف.
- 10- توظيف العاطفة وغيرة القطيع «Herd Instinct» أثناء

توجيه الدعاية الإعلامية للجماهير النوعية التي تربط بينها مصالح مشتركة وروابط مثل اللغة والدين والبيئة والمهنة والانتماء الحزبي والسياسي.

مقاييس الدعاية الإعلامية

لا بد للطاغم الإعلامي من وضع المقاييس لضمان نجاح الحملة الإعلامية عند التخطيط والبرمجة للحملة الدعائية، وهذه المقاييس هي:

- 1- قدرة الطاقم الإعلامي و قدرة المرشح على التصدي للدعاية الإعلامية المضادة.
 - 2- القدرة على انتزاع المبادرة من القائمين بالترويج والدعاية للخصوم.
 - 3- التوجه إلى الجماهير النوعية من الفئات المستهدفة بشكل مؤثر وفعال إزاء القضايا المطروحة.
- إن الهدف والغاية من الدعاية الإعلامية هو إحداث تغيير في سلوك الجمهور لصالح المرشح، وبالتالي تتمحور الغاية حول رجع الجمهور أو صده. هذا ويتم في الحملة الدعائية الانتخابية مخاطبة الفئات العمرية المختلفة وخصوصاً من هم في سن الثامنة عشر فما فوق، وهذا يضع المرشح أمام تباينات عدة.

معايير الدعاية الإعلامية في الانتخابات الفلسطينية

وجود معايير انتخابية داخل المجتمع الفلسطيني قد تحرم المرشح من الفوز وقد تمنح البعض الآخر فرص النجاح، وهذه



المعايير يجب أن تأخذ بالحسبان عند المباشرة بالدعاية الانتخابية، ومن هذه المعايير: المعيار النضالي، الأيديولوجي، الاجتماعي، العلمي، المنطقي، العائلي، العشائري والطائفي. وسيدخل معيار جديد هو البرنامج الانتخابي السياسي في حدى الصراع بين المتنافسين إلى الرئاسة أو التشريعي أو المجلس البلدي، وكذلك المعيار المرأوي الجندري والديمقراطي وحقوق الإنسان.

أنماط الدعاية الانتخابية ومهام الإعلاميين

هناك نمطان من الدعاية الانتخابية، الدعاية الإعلامية الشخصية والدعاية الإعلامية الحزبية. أما مهام الطاقم الإعلامي فتبدأ من التنسيق مع مدير الحملة الانتخابية لاختيار شعار انتخابي يتكون من مفردات سهلة التردد ويحمل دلالات تعبر عن توجه المرشحة، ومن هنا تبرز أهمية التكثيف الدلالي والتوظيف الفعال للغة في بنية الشعار. أيضاً من ضمن مهام الطاقم الإعلامي التسويق، وهو عملية ضرورية في بازار الانتخابات الذي يكتظ بالمرشحين مع كثرة الانتقادات والهجوم والخصوم. وكذلك التلميح: حيث يقوم الطاقم بإلقاء الضوء على مواقف معينة ذات قيمة في حياة المرشح. وكذلك فمن أولويات الطاقم الإعلامي وضع مخطط إعلامي يتضمن وسائل الدعاية، كالدعاية بالشعار أو البرنامج أو بالاستطلاع أو بالقائمة وما إلى ذلك من وسائل.



تصوير عباس المومني.

القيادة الفلسطينية كافة القضايا المتعلقة بالانتخابات ونجاحها وضمان نزاهتها. القيادة الفلسطينية بدورها دعت العالم إلى حماية الديمقراطية الفلسطينية وإنجاح العملية الانتخابية والضغط على إسرائيل لحملها على الانسحاب إلى ما قبل الثامن والعشرين من أيلول / ٢٠٠٠ وإزالة الحواجز العسكرية وضمان حرية الحركة، في حين وجهت لجنة الانتخابات المركزية المئات من الدعوات الرسمية للدول والبعثات والمنظمات العالمية والمؤسسات الدولية. يقول عمار الدويك المدير التنفيذي للجنة الانتخابات المركزية أن العديد من الدول أبدت استعدادها للمشاركة في الرقابة، وقرر الاتحاد الأوروبي إرسال ٢٠٠ مراقب من الدول الأوروبية لمراقبة الانتخابات الرئاسية الفلسطينية برئاسة ميشال روكار. ويتوقع الدويك أن يزيد عدد المراقبين الدوليين عن ١٠٠٠ مراقب، مرحباً بجميع ممثلي دول العالم للمساهمة في الرقابة الدولية باعتبارها أحد أشكال الضمانة لحمية الانتخابات وتشكل أكبر دعم للقضية الفلسطينية. ويؤكد الدويك أن الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية تشكل استحقاقاً فلسطينياً رئيسياً يتوجب على المجتمع الدولي دعمه ومساندته وإرسال مراقبين دوليين للإشراف عليه.

من جهته طالب مرشح الرئاسة الدكتور مصطفى البرغوثي الاتحاد الأوروبي وقوى المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات لضمان سلامة الانتخابات بما في ذلك رفع الحصار وضمان حرية التنقل وتوفير ضمانات حول مشاركة سكان القدس المحتلة، وحث دول العالم ومنظماتها الإنسانية والديمقراطية على زيادة عدد المراقبين الدوليين لضمان نزاهة الانتخابات وسلامتها وعدم تدخل إسرائيل فيها.

وأشار الدكتور البرغوثي إلى أن الانتخابات تشكل نقلة نوعية في الحياة الديمقراطية الفلسطينية ومقدمة لإجراء انتخابات تشريعية وبلدية، مشدداً على ضرورة إزالة المعوقات والعراقيل الإسرائيلية التي تشوش على عملية الانتخابات.

الانتخابية بعد إعدادها نظام عمل خاص بها، وتأهيل وتدريب ١٢٠ مدرباً ومدربة، ليقوموا بدورهم بتدريب المراقبين المحليين، وإعدادها أيضاً خطة للرقابة بدأت بالقانون الانتخابي مرورا في التسجيل والحملة الانتخابية، وانتهاء بعملها في الرقابة على نتائج الانتخابات والاطعونات ورقابة نزاهة المحاكم.

وقال معلم أن العملية الانتخابية تقسم إلى ثلاث مراحل يجب إتقانها لتحقيق أهدافها إذ أنها تستهدف وحدة الجبهة الداخلية من خلال انتخابات حرة ديمقراطية ونزيهة حيث تبدأ المرحلة الأولى من القانون الانتخابي وعملية التسجيل والاعتراضات، وتسجيل الناخبين والاعتراضات، وتسجيل المرشحين والاعتراضات، ونشر قوائم الناخبين والمرشحين، ثم تأتي الحملة الانتخابية التي لها إدارتها وشروطها. أما المرحلة الثانية فتتمثل في حرية الاقتراع يوم الانتخابات وحق كل فلسطيني في الوصول إلى مراكز الاقتراع والانتخاب بحرية دون ضغط من أي جهة كانت، وبالتالي فهناك حاجة ماسة إلى رقابة على عد النتائج «البروتوكولات» والإحصاء النهائي، ثم الإعلان عن النتائج.

أما المرحلة الثالثة فهي تتمثل في دراسة الطعون بالنتائج، وعقد المحاكم واتخاذ القرارات والمصادقة على نتائج الانتخابات والتي تأخذ مجموعة من المعطيات لتؤكد على نزاهة العملية الانتخابية والنتائج.

في حين تأتي مهام المجلس التشريعي في اليوم الثاني بعد الانتخابات وتتمثل في المسائلة والمراجعة والمتابعة والمشاركة في صنع القرارات.

الرقابة الدولية والتحديات الإسرائيلية

يولي العالم اهتماماً ملحوظاً بالانتخابات الرئاسية الفلسطينية، حيث شهدت الأراضي الفلسطينية حضوراً دولياً متزايداً عشية الانتخابات. تلك الوفود الرسمية بحثت مع

الرقابة صمام أمان لحماية ونزاهة الانتخابات

كتب إبراهيم أبو كاشم

يجمع الكثيرون على أن الانتخابات أداة كفاحية وطنية وسياسية، ولكنها يجب أن تكون أيضاً أداة كفاحية اجتماعية لتعزيز العملية الديمقراطية من حيث التعددية وحرية الرأي والتعبير وتشكيل الأحزاب والمشاركة في صناعة القرار واحترام حقوق الإنسان والأهم سيادة القانون وتدعيمه والرقابة في تنفيذه والمساواة في تطبيقه على كافة المواطنين، وحتى نحقق ذلك ينبغي حماية العملية الانتخابية بحيث تضمن حريتها ونزاهتها وديمقراطيتها، ومن هنا تأتي أهمية دور الرقابة على الانتخابات.

الرقابة حماية لصوت الناخب

أكد أمين سر اللجنة الأهلية لرقابة الانتخابات الدكتور طالب عوض أن إجراء انتخابات حرة ونزيهة هي مصلحة وطنية فلسطينية تهم كافة الغيورين على مستقبل الوضع الفلسطيني بما يحقق أهدافه الوطنية في الحرية والاستقلال.

ومن أجل ذلك، يقول عوض، فإن اللجنة الأهلية لرقابة الانتخابات تعمل بالتعاون مع كافة الجهات والهيئات المعنية بنزاهة الانتخابات الرئاسية على تأمين وتوفير مراقبين محليين للهيئة في الضفة وقطاع غزة، وشكلت سكرتارياً موحدة من (١٥) مؤسسة فاعلة وذات حضور جماهيري في كافة المواقع جرى اختيارها عن طريق الانتخاب موزعة بواقع (٩) في الضفة و(٦) في قطاع غزة، إضافة إلى تشكيل المجالس في المحافظات المختلفة التي بدورها ستعمل على تأمين مراقبين محليين في كافة مراكز الاقتراع البالغة (٢٦٠٠) مركز مما يتطلب وجود أكثر من (٥٠٠٠) مراقب محلي وحتى الآن تم انضمام (٣٠٠٠) منهم.

وأضاف عوض «سنحرص على أن تكون الانتخابات نزيهة وحرّة لأنه هدفنا في اللجنة هو حماية مرشحنا الوحيد، ألا وهو صوت الناخب». ومن المقرر مع منتصف الشهر الجاري أن تقدم اللجنة الأهلية بطاقتها إلى لجنة الانتخابات المركزية من أجل الحصول على البطاقات التي تخول المراقبين المحليين من دخول مراكز الاقتراع ومراقبة العملية الانتخابية وخاصة عملية الاقتراع والفرز التي ستبدأ صباح ٩/ كانون الثاني / ٢٠٠٥ حتى إعلان النتائج.

وتكمن أهمية الرقابة المحلية في حرص المراقبين المحليين على نجاح العملية الانتخابية خاصة أنهم لا يمثلون أي من المرشحين للانتخابات ما يعزز ثقة الناخب بانصوته سيذهب في الاتجاه الصحيح.

أما الرقابة الدولية فهي تؤكد على أهمية الانتخابات الفلسطينية على الصعيد الدولي وخاصة في ظل الظروف الحالية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، والتي تستلزم تواجد دولي مكثف لإزالة المعوقات والعقبات التي يفرضها الاحتلال، كتأمين حرية التنقل والحركة لكافة المرشحين والناخبين والمعنيين بنجاح الانتخابات من أجل ضمان إجراء الانتخابات في جو ومناخ مفع بالحرية والنزاهة.

ومن المتوقع أن يصل عدد المراقبين الدوليين إلى ١٠٠٠ مراقب يمثلون الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمؤسسات الدولية

المختلفة الرسمية والأهلية من منظمات حقوق الإنسان والديمقراطية إضافة إلى الرقابة الإعلامية والمنتملة بوسائل الإعلام المحلية والعربية والعالمية، حيث يتوقع أن يصل أكثر من (١٠٠٠) صحفي وإعلامي لتغطية وقائع ومجريات الانتخابات الرئاسية، هذا بالإضافة إلى مراقبي وممثلي وكلاء المرشحين الذين يلعبون دوراً هاماً في ضمان نزاهة الانتخابات.

خطة لجنة المراقبة المحلية

يقول الدكتور عوض أن لجنة الرقابة المحلية أعدت خطة للقيام بدورها في الرقابة، وشرعت في تدريب العديد من المراقبين على كيفية وآليات وإجراءات الرقابة، سيما وأنها بدأت استعداداتها للرقابة على عملية التسجيل منذ الرابع من أيلول / ٢٠٠٤ وحتى الثالث عشر من تشرين الأول من العام الحالي. ومما لا شك فيه أن العملية ستكون موسعة في يوم الاقتراع وستعمل اللجنة الأهلية كما أكد عوض على تأمين ٥٠٠٠ مراقب محلي، وتأهيلهم ضمن برنامج تدريبي تحت إشراف مجالس المحافظات، مع الحرص على مشاركة النساء والشباب في العملية الرقابية حيث بلغت نسبة النساء المسجلات في الانتخابات حوالي (٤٦٪)، وقال أنه ونظراً لقرار المجلس التشريعي الأخير باعتماد سجل الناخبين إضافة إلى السجل المدني للتسجيل للانتخابات، فإن هذا الأمر يتطلب إجراءات واسعة وضرورية في عملية الرقابة، وأن اللجنة الأهلية ستعمل بالتنسيق والتعاون مع اللجنة المركزية للانتخابات من أجل متابعة كافة القضايا الفنية المختلفة لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة، إلى جانب عمل مؤسسات المجتمع المدني المختلفة التي ستلعب دوراً في توعية الناخبين وحثهم على أهمية المشاركة في الانتخابات الرئاسية باعتبارها استحقاقاً دستورياً، وبأمل عوض أن تستكمل تلك الانتخابات بإجراء انتخابات تشريعية في موعد قريب بعد إقرار قانون الانتخابات الفلسطيني المعدل والذي يضمن النظام المختلط على أساس نصف المقاعد بالتمثيل النسبي والنصف الآخر للدوائر.

أنواع الرقابة المحلية وأدوارها

ناصر معلم، سكرتير اللجنة الأهلية لرقابة الانتخابات، أشار إلى أربعة أنواع من الرقابة الانتخابية تتمثل في رقابة لجنة الانتخابات المركزية والتي تأخذ على عاتقها إدارة العملية الانتخابية وحمايتها بمعنى حماية الأصوات من أي خروقات، والرقابة الدولية والتي هي بالأساس رقابة شكلية، يستفاد منها في مجال العمل السياسي والدبلوماسي والإعلامي، والاستفادة من خبراتها، خاصة في مراقبة الخروقات الإسرائيلية، ورقابة الأحزاب السياسية، ومراقبي المرشحين المستقلين.

أما الأهم من بين أنواع الرقابة بحسب معلم فهي رقابة المجتمع المحلي والمتعارف عليها بالرقابة المحلية والتي تشارك فيها كافة المؤسسات غير الحكومية، وما يميز المراقبين المحليين عن غيرهم حياديتهم ودعمهم المطلق لنزاهة العملية الانتخابية وما يتمتعون به من مصداقية ومهنية وشفافية. ووصف معلم لجنة الرقابة المحلية بصمام الأمان لحماية ونزاهة العملية